

## البيانات الشعبية

وقيمتها في هذه الأوقات الاستثنائية

تمر بالأمم ساعات عصيبة - وليس أعصب من الحرب مائة - تعتمد فيها الحكومات  
بعمونة شعوبها ونحرها المحض، إلى ومائل استثنائية يراد بها تنظيم الحياة، وضمان توفير  
الطعام والشراب والملبس لكل فرد من أفراد الأمة، ومكافحة الغلاء والاحتكار جهد الإمكان.

والغلاء نتيجة لازمة لفقدان الصنف أو قلته، أو لامتناع ما يرد منه من الخارج، بسبب  
تعرض النقل البحري للأخطار وصعوبة الإصدار والاستيراد واضطرار الأمم إلى الاعتماد  
على منتجاتها المحلية مع الاقتصاد في استهلاك ما لديها من المخزون القليل أو الكثير .

والاحتكار مضر بالأمم حتى في زمن اليسر والرخاء، ولكنه ينداب بلوى في زمن العسر.  
فإن طمع كبار التجار في الربح المضاعف يجعلهم على ادحار أكبر قدر ممكن من البضائع ليتحكموا  
في سعرها كلما قل الموجود منها في الأسواق واشتدت حاجة الجمهور إليها، كما أن خوف  
الأسر الغنية من اشتداد الغلاء وتفاقه على مر الأيام يوحى اليهما بتخزين أعظم ما تستطيع  
تخزينه، وأولئك وهؤلاء تميئهم الأموال الحاضرة في أيديهم على هذا الاحتكار، أما صغار التجار  
ومواد الأسر الفقيرة أو المتوسطة فأولئك هم الذين يكتنون بنار الغلاء والاحتكار ولا يصل  
اليهم الطعام ولا الملابس ولا الوقود إلا بشق الأنفس .

أولئك الفقراء والمتوسطون - وهم كثرة الشعب - هم الذين تسهر الحكومات على  
حمايتهم وتسبيل تمويئهم في أوقات الأزمات وفي سنوات الحروب، ولا سبيل إلى ذلك  
إلا بوضع نظام فيه بعض التصديق على الجميع، ولكن فيه ضمان المطالب الضرورية للجميع .

والنظام الذي أخذت به الشعوب الراقية في أمثال هذه الأيام المعصيبة، هو نظام  
البطاقات، وهو يقوم على إحصاء جميع المواد اللازمة للأسر، من أغذية إلى أشربة إلى أئشة  
إلى وقود إلى غير ذلك، ثم إحصاء السكان وتخصيص كمية معينة لكل بيت أو لكل فرد،  
يشتريها المتجر أو المخزن أو غيرها، بواسطة بطاقات توزعها الحكومة على "المستهلكين"  
بمقدار ما خصص لكل منهم .

وكل المواد المستهلكة تضع الآن لهذا النظام ، في جميع البلاد المحاربة وفي كثير من البلاد المحايدة التي مستها أزمة الحرب ووصلت إليها عدوى الغلاء .

ومصر والمحمد لله لم يمسه من هذه الأزمة ولا من هذه العدوى الا القليل الذي لا يزال في الامكان احتمله ، ولا يزال في الوقت متسع لمعالجته والاستعداد له بعده . وقد بدأت الحكومة المصرية بالبترول قبل جميع المواد فقررت إخضاعه لنظام البطاقات .

بدأت الحكومة منذ أشهر بتحديد المقادير اللازمة للبيوت . وأخذت في توزيع البطاقات بواسطة رجال البوليس والادارة وبارشاد مشايخ الحارات ، فارتفعت أصوات الشاكين من كل جانب ، وثبت أن كثيرا من البيوت حرمت مما تحتاج إليه ، وأن عددا من المطاعم والمقاهي وقفت أعماله لعجزه عن الحصول على البترول ، وقال أكثر المعترضين إن إخضاع عملية التحديد والتوزيع لمشيئة مشايخ الحارات أو إرشادهم قد أفسد النظام كله لأن دقة هؤلاء المشايخ في التحري وصدقهم في التبليغ ليسا فوق الشكوك ، والكلام عن شيوخ الحارات وطريقتهم في التعامل مع الجمهور ، كلام طويل قديم لا داعي لشرحه أو تفصيله في هذا المقام .

إزاء هذا لم يكن أمام الحكومة بد من وقف العمل بهذه الطريقة ، والعودة إلى إباحة بيع البترول ريثما تضع نظاما أدق وأبعث على ارتياح الجمهور .

ولقد عمدت الحكومة إلى السكان أنفسهم ليمدوها بالبيانات عن عدد أفراد كل أسرة ومقدار ما تستهلكه الأسرة من البترول في العادة ، وطبعت استمارات وزعت على البيوت تتضمن هذين السؤالين فكانت نتيجة هذه التجربة الثانية باعثة على الأسف الشديد ، فقد ثبت كما صرح وكيل وزارة المالية في حديث له نشر في يوم ٢٣ سبتمبر الماضي أن أرباب البيوت عمدوا إلى المبالغة في عدد أفراد أسرهم ، لكي يحصلوا على أكثر من حاجتهم ، فكانت النتيجة أن ما طلبه سكان القاهرة وحدهم بلغ ٥٧١ ألف صفيحة في الشهر مع أن استهلاك العاصمة لم يتجاوز في شهر من الشهور ٣٠٠ ألف صفيحة ، كما أن عدد سكان القطر فيما احتوته هذه الاستمارات من أرقام ، بلغ نحو ٣٤ مليوناً من السكان ، أي أكثر من ضعف عددهم الصحيح الذي تعرفه مصلحة الإحصاء ويعرفه العالم أجمع !

انقد كانت هذه الزيادة أو هذا التضاعف في عدد السكان ، محتملا أو مقبولا على سبيل الفكاهة أيام عرائض الثقة بالأحزاب ، إذ لم يكن يترتب على تلك المبالغة يومئذ اخلال بالعمل الحكومي ولا بحاجات الشعب المادية ، أما الآن فهو إضرار مادي بالأمة ، وهو

تقص خلق نعيذ أمتنا الكريمة من المضي فيه ، وهو في رأى أهل القانون تزوير في أوراق رسمية .

وكان الذين يحملهم الطمع أو الخوف على هذا الكذب في البيانات أرادوا أن يضطروا الحكومة إلى العودة — على كره منها — إلى الانفراد بالتدبير ومنح بلجان التقدير سلطة التقدير والاعتماد مرة أخرى على مشايخ الحارات ، الذين هم موضع تدمير الجمهور وشكواه .

وهذا كله ينطوى على نتيجة مؤلمة هي اضطراب الحكومة إلى عدم الثقة بالجمهور وبالبيانات التي يقدمها مع أن هذه البيانات هي الأساس الذي تقيم عليه الحكومة — في مصر وفي غيرها — تقديرها لمطالب الشعب وحاجاته .

وإذا كانت هذه هي براءة الاستهلاك في مادة كالبتروول ، ليست غذاء ولا شرابا ولا هي من النادرة بحيث تستوجب كل هذا الحرص على تخزينها مع ما في تخزينها من خطر لأنها قابلة للاحتراق سريعة الالتهاب ، إذا كان دو صنعنا من الآن ، وكان هذا هو طراز تعاونا مع الحكومة ، فإذا تكون الحال إذا انضمت الظروف بتوزيع بعض مواد الطعام بالبطاقات ، كالقمح أو السكر أو الأرز أو غيرها ؟ هلا ونضطر يوما ثدا إلى الاعتداد على مشايخ الحارات أو سواهم ممن لا بد من استخدامهم لجمع البيانات ، وهنا تهود الأصوات فترفع بالشكوى ، ومن المحقق أن عددا من الأسر سيقع عليه شيء من الحرمان أو التقتير ، بينما تشيع أسرار أخرى وتسعد ، وليس هذا من البر في شيء . ومن واجب كل مصري أن يفكر في مواطنيه حين يفكر في نفسه ، وإلا فإن هذا الحرص على مصلحة النفس مع إهمال مصلحة المجموع ، هو نوع من الأنانية المرذولة التي قد تنعكس على صاحبها فتذوت عليه حتى حاجته الخاصة .

إلا إن أهم واجب على الشعب في هذه الأوقات الاستثنائية التي نجتازها أن يساعد الحكومة في تنظيم تمويل البلاد بتقديم جميع البيانات التي تطلب منه صحيحة دقيقة وأفية ، وأن يتعاون الأفراد مع السلطات الرسمية في حمل الأهالي على أن يتوخوا الصدق والحق في كل ما يقدمون من هذه البيانات . والافسوه العاقبة واقع على الجميع سواء بسواء .